● أخبار قصيرة

بريطانيا تلغي مناورات عسكرية كبرى لتوفير النفقات

أفادت صحيفة «التايمز»، نقلاً عن مصدر عسكري رفيع، بأن الجيش البريطاني علّق المناورات الكبرى التي يشارك فيها أكثر من ٩٠ عسكرياً، بهدف توفير نحو ٣٠ مليون جنيه إسترليني.
وشمل القرار مناورة بالذخيرة الحية تستمر ستة أسابيع في ويلز، بمشاركة دبابات «تشالنجر ٢» ومروحيات «أباتشي»، إضافة إلى تدريب قوات الاحتياط المرتبط بها.
وفق الصحيفة، ستواصل الوحدات المنتشرة أو المكلفة بمهام الاستجابة السريعة تدريبها الكامل، فيما تخضع بقية التدريبات للقيود. ووصفت «التايمز» الإجراءات بأنها أشد صرامة من تدابير خفض الإنفاق التي فُرضت عام ١٩٧٣ خلال أزمة النفط. ويأتي ذلك وسط تقارير عن تراجع الحكومة البريطانية عن هدف رفع الإنفاق الدفاعي إلى ٣٪ من الناتج المحلي بحلول ٢٠٣٠.

جيل «زد» في الهند يعزز حضور راهول غاندي في مواجهة مودي

يستعيد زعيم المعارضة الهندية راهول غاندي حضوراً متزايداً بين الشباب، مع تصاعد الاستياء من البطالة وارتفاع تكاليف التعليم وتسريبات الامتحانات وتراجع فرص الصعود الاجتماعي.
ويكثف غاندي تواصله مع جيل «زد» عبر وسائل التواصل الاجتماعي وحملة «صوت الطلاب»، محاولاً جعل قضايا الشباب محوراً لتحركه السياسي.
كما بدأ غاندي في إعادة تقديم إرث عائلته السياسي، مستحضراً تاريخ جده جواهر لال نهرو وجدته إنديرا غاندي ووالده راجيف غاندي، في محاولة لتعزيز صورته كمدافع عن الديمقراطية والدستور. ورغم تنامي حضوره بين الشباب، يواجه تحدياً في كسب ثقة الشباب المسلمين، بسبب مواقفه الأقل وضوحاً تجاه قضاياهم.

بمشاركة دول «غير صديقة».. أكثر من ٧ آلاف مشارك في منتدى الشرق الاقتصادي

شهد منتدى الشرق الاقتصادي في فلاديفوستوك، خلال الفترة من ١ إلى ٤ سبتمبر/أيلول، مشاركة أكثر من ٧ آلاف شخص يمثلون ٧٨ دولة، وفق نائب رئيس الوزراء الروسي يوري تروتنيف. وأشار إلى مشاركة وفود من ١٧ دولة مصنفة ضمن قائمة «الدول غير الصديقة» لدى موسكو. وتصدرت الصين وإندونيسيا واليابان وفيتنام وكوريا الجنوبية والهند وميانمار قائمة أكبر الوفود حضوراً.
وتعكس المشاركة، وفق المسؤول الروسي، تنوعاً دولياً لافتاً، رغم الضغوط الغربية والعقوبات المفروضة على روسيا. كما شهدت دورة ٢٠٢٦ توسعاً في قاعدة المشاركة مقارنة بمنتدى ٢٠٢٥، الذي تصدرت وفوده الصين ولاوس ومنغوليا واليابان والهند، بما يؤشر إلى استمرار موسكو في توسيع علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع شركاء آسيويين ودوليين.

تحالف بلا حدود

كيان الاحتلال يقيّد واشنطن.. حين تتغلب تل أبيب على إرادة البيت الأبيض

الوفاق/ لم تعد الولايات المتحدة تكتفي بتسليح كيان الاحتلال وحمايته سياسياً، بل تمضي نحو ارتباط عسكري وتكنولوجي وصناعي أعمق يجعله جزءاً أكثر رسوخاً في منظومة الدفاع الأميركية. وفي وقت تتصاعد فيه الانتقادات داخل الولايات المتحدة للحرب على غزة ولسياسات الحكومة الصهيونية، يأتي الدفع نحو توسيع التعاون العسكري ليطرح سؤالاً يتجاوز المساعدات: هل تحاول واشنطن معالجة أزمة التحالف مع كيان الاحتلال، أم تحصينه ضد أي مراجعة مستقبلية؟ المطالبة التي تقدمت بها ٥٦ منظمة أميركية إلى الكونغرس بإلغاء المادة ٢١٩ من مشروع قانون تفويض الدفاع الوطني لعام ٢٠٢٧ تكشف جانباً من هذا الصراع. فالمادة، التي تتضمنها نسخة مجلس النواب من مشروع القانون، تستهدف تعميق التعاون في التكنولوجيا العسكرية والبحث والتطوير والاختبار والتقييم والتكامل والتعاون الصناعي الدفاعي، بما يشمل مشروعات مشتركة وشراكات للإنتاج داخل الولايات المتحدة. وهنا تكمن المفارقة: كلما ارتفعت الانتقادات الأميركية لكيان الاحتلال، اتجهت واشنطن في الوقت نفسه إلى جعل العلاقة معه أكثر تشابكاً.

كلما ارتفعت أصوات الرفض الأميركي.. ازدادت واشنطن التصاقاً بكيان الاحتلال

لم تعد العلاقة الأميركية الصهيونية قائمة على المساعدات وحدها، بل تطورت إلى تعاون يشمل التدريب والاستخبارات وتطوير الأنظمة الدفاعية والتكنولوجيا والصناعات العسكرية.
وهذا التحول يغيّر طبيعة النفوذ الأميركي. فعندما تكون العلاقة قائمة على مساعدات يمكن تعديلها أو تعليقها، تملك واشنطن مساحة أكبر لاستخدامها أداةً للضغط السياسي. أما عندما ترتبط بمشروعات تكنولوجية ومؤسسات دفاعية ومصالح صناعية مشتركة، تصبح إعادة النظر فيها أكثر كلفة وتعقيداً.
لذلك، فإن الجدل حول المادة ٢١٩ لا يتعلق بما يحصل عليه كيان الاحتلال اليوم فقط، بل بما يمكن أن تنتجه هذه السياسة مستقبلاً: شبكة تعاون مؤسساتية تجعل العلاقة أقل ارتباطاً بقرار سياسي منفرد وأكثر ارتباطاً بمصالح متداخلة داخل البلدين.

غزة كشفت التناقض.. الشارع الأميركي يعترض وواشنطن تعمّق الشراكة

كان يمكن لحرب غزة أن تشكل لحظة مراجعة للعلاقة، خصوصاً مع تصاعد الضغوط الشعبية والسياسية داخل الولايات المتحدة بشأن الدعم الأميركي لكيان الاحتلال، والخسائر المدنية الفلسطينية، وطريقة إدارة الحرب. لكن بالتوازي مع ذلك، استمر الاتجاه نحو تعزيز التعاون الدفاعي والتكنولوجي.
وهنا يبرز التناقض: إذا كانت الحرب قد أثارت أسئلة متزايدة حول حدود الدعم الأميركي، فلماذا يجري توسيع الروابط التي تجعل هذا الدعم أكثر رسوخاً؟
قد ترى واشنطن أن علاقتها بكيان الاحتلال تتجاوز الحرب الحالية، وأنها جزء من استراتيجية أمنية أوسع في غرب آسيا. لكن هذا التبرير يطرح سؤالاً آخر: إلى أي حد يمكن أن تتحول الاعتبارات الاستراتيجية إلى حاجز أمام مراجعة السياسات الصهيونية، حتى عندما تتعارض مع مواقف قطاعات من الرأي العام الأميركي؟

هل أصبح التحالف أقوى من القرار الأميركي؟

المسألة ليست ما إذا كان كيان الاحتلال «يتحكم» في السياسة الأميركية؛ فهذه صياغة تختزل علاقة معقدة بين دولتين. السؤال الأكثر دقة هو ما إذا كان التشابك بينهما قد ضيّق هامش القرار الأميركي تجاهه.
فكيان الاحتلال يستفيد من التكنولوجيا والسلاح والقدرات الأميركية، بينما تستفيد الولايات المتحدة من التعاون الاستخباراتي والتكنولوجي والعسكري الصهيوني ومن موقعه كشريك استراتيجي في غرب آسيا. ومع اتساع هذه المصالح، أصبحت العلاقة أقرب إلى شراكة متكاملة منها إلى علاقة مانح ومتلقٍ.
وهنا تكمن المعضلة السياسية: عندما ترتبط المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية في البلدين، فإن تغيير السياسة لا يعود قراراً يخص البيت الأبيض وحده. أي ضغط كبير على كيان الاحتلال قد تكون له انعكاسات على قطاعات دفاعية وصناعية وأمنية داخل الولايات المتحدة نفسها.
الولايات المتحدة تملك أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية هائلة للتأثير في حلفائها، لكن امتلاك أدوات الضغط لا يعني دائماً القدرة السياسية على استخدامها. وكلما توسعت المصالح المشتركة، أصبح استخدام تلك الأدوات أكثر تعقيداً. لذلك لا يعود السؤال فقط: هل تستطيع واشنطن الضغط على كيان الاحتلال؟ بل: إلى أي حد تستطيع فعل ذلك من دون الاصطدام بالمصالح التي راكمتها داخل مؤسساتها؟

الكونغرس في قلب المعركة.. من يراجع الشراكة ومن يحصّنها؟

لا يمكن فهم مستقبل العلاقة عبر البيت الأبيض وحده. فالكونغرس يملك دوراً أساسياً في موازنات الدفاع والمساعدات العسكرية والسياسات المرتبطة بالتعاون الأمني.
ولهذا فإن تحركات المنظمات الأميركية المعارضة لتوسيع التعاون العسكري تتجاوز المادة القانونية نفسها، لأنها تعكس خلافاً أوسع حول مستقبل العلاقة. فهناك من يرى كيان الاحتلال حليفاً استراتيجياً ثابتاً، وأن تعميق التعاون معه يخدم المصالح الأميركية في غرب آسيا. في المقابل، تخشى أصوات أخرى أن يؤدي هذا التعميق إلى تقليص قدرة الولايات المتحدة على استخدام نفوذها عندما تتعارض سياسات الحكومة الصهيونية مع المصالح أو القيم التي تعلن واشنطن الدفاع عنها. المواجهة، إذاً، ليست فقط حول حجم الدعم لكيان الاحتلال، بل حول حدود النفوذ الأميركي عليه.

رغم تصاعد الغضب الأميركي من حرب غزة، تمضي واشنطن في بناء روابط دفاعية أعمق مع تل أبيب، بما يحدّ من خياراتها

ما بعد غزة.. ماذا لو تغيّر الموقف الأميركي وبقيت الشراكة؟

قد تكون حرب غزة نقطة تحول، ليس لأنها أنهت التحالف الأميركي. الصهيوني، بل لأنها جعلت كلفته السياسية أكثر وضوحاً داخل الولايات المتحدة. فالنقاش حول الدعم العسكري لم يعد محصوراً في دوائر السياسة الخارجية، فيما جعلت صور الحرب والدمار والخسائر المدنية من الصعب إبقاء العلاقة خارج النقاش الداخلي. لكن الضغط الشعبي والسياسي يأتي في الوقت نفسه الذي يجري فيه تعزيز الروابط العسكرية والتكنولوجية. وهنا قد تكون المعركة الحقيقية ليست حول المساعدات التي تقدم اليوم، بل حول شكل العلاقة الذي سيبقى بعد انتهاء الحرب. فإذا تحولت الشراكة إلى منظومة أكثر تكاملاً، فإن أي إدارة أميركية مستقبلية تريد إعادة النظر فيها ستواجه شبكة مصالح أكثر تعقيداً.

عندما يصبح التحالف قيداً على القرار الأميركي

ختاماً، لا تكمن القضية في الدعم الأميركي لكيان الاحتلال، فهو تحالف سياسي واستراتيجي ممتد منذ عقود، بل في مساره المتصاعد. فمع انتقال التعاون من المساعدات والسلاح إلى التكنولوجيا والإنتاج والمصالح الصناعية المشتركة، تتحول العلاقة إلى شبكة مصالح يصعب على واشنطن إعادة ضبطها.
وتجعل حرب غزة هذا التحالف أمام اختبار حقيقي؛ فبينما تتصاعد داخل الولايات المتحدة المطالبات بمساءلة الاحتلال، تواصل واشنطن توسيع شراكتها العسكرية والتكنولوجية معه، بما يضيّق قدرتها على ممارسة الضغط.
وهنا السؤال الأهم: هل أصبح التحالف الأميركي. الصهيوني أقوى من قدرة واشنطن على وقف ما يرتكبه الاحتلال بحق الفلسطينيين؟ فإذا أصبح التحالف قيداً على القرار الأميركي، فإن ثمنه لن يُدفع في واشنطن، بل سيدفعه الفلسطينيون من أرضهم ودمائهم وحقوقهم.

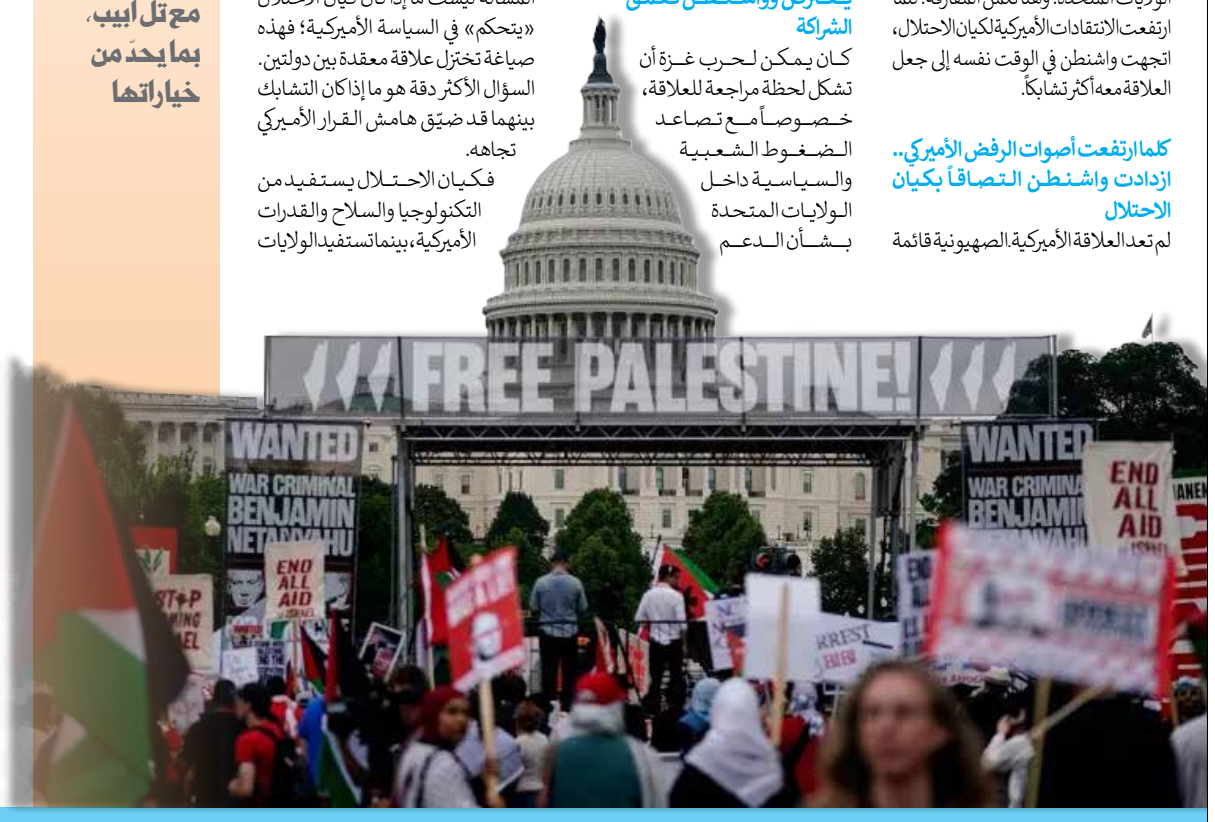

اشتعال جبهات غرب تعز.. صنعاء تفتح الطريق نحو باب المندب

تشهد جبهات غرب تعز تصعيداً عسكرياً متسارعاً، مع إحراز القوات المسلحة اليمنية تقدماً في مناطق استراتيجية تشرف على طرق الإمداد المؤدية إلى الساحل الغربي وباب المندب. وتكتسب جبهتا الكدحة ومقبنة أهميةً خاصة، باعتبارهما بوابة جغرافية تربط الجبال بالساحل، وتفتح الطريق باتجاه البرح والمخا، كما تمنح السيطرة عليهما قدرة أكبر على الضغط على خطوط الإمداد القادمة من عدن ولحج. وخلال المواجهات الأخيرة، تمكّنت القوات المسلحة اليمنية، وفق مصادر ميدانية، من السيطرة على مواقع ومرتفعات في حُمرة والقوز الأسفل والرحبة وتبة الخزان ومصنعة، إلى جانب مواقع وسلاسل جبلية مطلّة على مناطق واسعة في موزع وجبل حبشي. كما سقط جبل نعمان، بما يمثله من أهمية ميدانية وإشراف على طرق إمداد تربط عدداً من الجبهات.
وتحاول الفصائل المدعومة من السعودية والإمارات استعادة المواقع التي خسرتها، إلا أن استمرار الضغط الميداني يعكس صعوبة احتواء التقدم الذي تحققه القوات المسلحة اليمنية. وقد أقرت تلك الفصائل بسقوط عدد من عناصرها وقياداتها، فيما نقلت «فرانس برس» مقتل ١٣ عنصراً من صفوفها. وفي موازاة المعارك البرية، تعرضت مواقع عسكرية في ريف المخا وجنوب الخوخة لهجمات صاروخية ومسيّرة، وسط تقارير عن انفجارات داخل عدد من المعسكرات، ما يرفع مستوى الضغط على القوات المنتشرة في الساحل الغربي. ولا تنفصل هذه التطورات عن أهمية الموقع الجغرافي لغرب تعز؛ فالمعركة تقترب من الطريق المؤدي إلى الساحل وباب المندب، أحد أهم الممرات البحرية في المنطقة.

حمّى التنافس في البطش بالفلسطينيين.. خطة تهجير جديدة بتوقيع بن غفير

مع اقتراب الانتخابات الصهيونية، تتسابق قوى اليمين على رفع سقف التصعيد ضد الفلسطينيين، وتحويل الحرب والتهجير إلى أدوات انتخابية. وفي هذا السياق، كشف وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير عن خطة «فك الارتباط ٧١٠»، التي تستهدف دفع نحو ٢٥٠ ألف فلسطيني إلى مغادرة غزة خلال السنة الأولى، وأكثر من ١,١ مليون خلال ثلاث سنوات، وصولاً إلى نحو ١,٨٦ مليون خلال سبع سنوات. وتتضمن الخطة إنشاء جهاز حكومي خاص وتنظيم مسارات سفر واستقبال في دول أخرى.
ويقدم بن غفير المشروع تحت عنوان «الهجرة الطوعية»، لكن طرحه في ظل واقع الحرب والدمار والقيود المفروضة على سكان القطاع يجعل توصيف «الطوعية» موضع اعتراض وانتقاد واسع. وتأتي الخطة ضمن خطاب يميني أكثر تشدداً، في وقت يواصل فيه مسؤولون في الحكومة الصهيونية الدفع نحو تكريس السيطرة والاحتلال.
وهكذا تتحول الانتخابات إلى ساحة للمزايدة على الفلسطينيين: مزيد من التهجير ومزيد من تثبيت الاحتلال. لكن غزة ليست أرضاً بلا أهل، وفلسطين ليست وطناً قابلاً للاقتلاع. قد يهدم الاحتلال البيوت، لكنه لن ينتزع من الفلسطيني حقه في أرضه.

قانون جديد ودوريات عسكرية.. الصين تعزز جاهزيتها العسكرية

تعمل الصين على تعزيز جاهزيتها العسكرية عبر استراتيجية شاملة تشمل التشريع والاقتصاد والتكنولوجيا والتدريب والانتشار الميداني.
وفي ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٢٦، أقرت بكين تعديلات على قانون التعبئة للدفاع الوطني، تدخل حيز التنفيذ في أكتوبر/تشرين الأول، بهدف تسريع انتقال الدولة من السلم إلى الطوارئ أو الحرب.
وينظم القانون تعبئة الموارد البشرية والاقتصادية والصناعية واللوجستية، ويُلزم مؤسسات الدولة والمواطنين بالاستعداد المسبق.
كما يوسع دور قطاعات النقل والاتصالات والطاقة والصحة والغذاء والأمن السيبراني في دعم القوات المسلحة عند الحاجة.
ميدانياً، تكثف الصين دورياتها البحرية والجوية حول شعاب هوانغيان، مدعومة بمقاتلات وسفن وقاذفات، فيما تعزز طائرات ٧-٢٠ قدرات النقل والتزود بالوقود.
وتعكس هذه التحركات توجهاً لدمج الاقتصاد والتكنولوجيا والموارد الوطنية في منظومة دفاعية، وتعزيز الجاهزية لعمليات بعيدة المدى.